العقوبات على روسيا وتأثيرها في أمن الطاقة

بشرى زينب أوزدمير داشجي أوغلو*

*سيتا، تركيا

ملخص: تبحث هذه الدراسة في العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلفاؤهما على روسيا، بعد الحرب التي شنّتها روسيا على أوكرانيا، وتأثيرات هذه العقوبات في أمن الطاقة. تتناول الدراسة في البداية الدول الرئيسة التي تستورد صادرات الطاقة الروسية، وتحلّل آثار العقوبات المفروضة على قطاعات النفط والغاز الطبيعي والفحم الروسية في أسواق الطاقة العالمية. ثمّ تناقش انعكاسات هذه التأثيرات على بعض البلدان المختارة، وكيفية سدّ الفجوة الناشئة عن انحسار موارد الطاقة القادمة من روسيا، وبدائل الاتحاد الأوروبي في واردات الغاز الطبيعي.

الكلمات المفتاحية: أوكرانيا، روسيا، العقوبات، أمن الطاقة العالمي.

Sanctions on Russia and its Effects on Energy Security

BÜŞRA ZEYNEP ÖZDEMİR DAŞCIOĞLU*

ORCID NO : 0000-0002-2180-5612

*SETA, Turkey

ABSTRACT *This study deals with the sanctions imposed by the U.S., the EU and their allies on Russia as a response to Russia's war on Ukraine, and also deals with the effects of these sanctions on energy security. Additionally, the study initially deals with the main importing countries of Russian energy and analyzes the effects of sanctions imposed on the Russian oil, natural gas, and coal sectors in global energy markets. Then it discusses the repercussions of these effects on some countries, and the alternatives available to the European Union.*

Keywords: Ukraine, Russia, Sanctions, Global Energy Security.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(2/11)
93 - 108

DOI:10.36360/1560-011-002-005

مدخل:

إن الحرب التي تشنّها روسيا على أوكرانيا تُهمّ وبشكلٍ وثيق أسواق الطاقة العالمية. فقطاع الطاقة، ولاسيّما النفط، الذي لا يزال أَحد أكبر مَصادرِ الإيرادات في الميزانية الفيدرالية الروسية- يُوصَف بأنّه ذو أهميّةٍ حيويّةٍ في تمويل الحرب. وهذا الوضع حمل الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي وإنكلترا إلى اتخاذ قرار بفرض عقوباتٍ على أسواق الطاقة لردع روسيا، لكن هذه العقوبات المفروضة على روسيا تؤثر تأثيرًا مباشرًا في أمن الطاقة العالمي؛ لأن روسيا تأتي في مقدمة الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي والفحم، وتتمتع بثقلٍ كبيرٍ في تصدير هذه المواد.

بعد هذا القرار الذي جرى اتخاذه بعد حربها على أوكرانيا هناك احتمالٌ بانحسار موارد الطاقة الروسية من الأسواق، بوصف روسيا تتبوّأ مكانةً لا يُستهان بها في أسواق الطاقة وفي اقتصاديات العديد من البلدان التي تُصدّر إليها الطاقة. تتناول هذه الدراسة في البداية البلدان الرئيسة التي تستورد الطاقة من روسيا، ثم تسلّط الضوء على العقوبات التي قُرِّر فرضها على روسيا في قطاع الطاقة. وتختتم الدراسة بالبحث في آثار العقوبات في أسواق الطاقة العالمية، وتتطرق إلى كيفية سدّ الفجوة الناشئة عن انحسار موارد الطاقة الروسية، وإلى الدول المورِّدة البديلة.

تجارة روسيا في مجال الطاقة: الدول الرئيسة التي تصدّر روسيا الطاقة إليها

روسيا هي ثالث أكبر منتجٍ للنفط بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. ففي يناير العام الماضي، بلغ إنتاج روسيا من النفط 11,3 مليون برميل في اليوم، في حين بلغ إنتاج الولايات المتحدة من النفط 17,6 مليون برميل في اليوم، والسعودية 12 مليون برميل في اليوم الواحد. وتتبوّأ روسيا المرتبة الأولى في صادرات المنتجات النفطية، والمرتبة الثانية في صادرات النفط الخام بعد المملكة العربية السعودية، إذ بلغت صادرات النفط الروسية اليومية 7,8 مليون برميل في ديسمبر 2021، علمًا أنها تستهلك يوميًّا حوالي 3,5 مليون برميل من النفط، وشكّل النفط الخام 64 بالمئة من صادراتها النفطية، وتشكّل المنتجات النفطية مثل الديزل والبنزين وزيت الوقود ووقود الطائرات النسبة المتبقية.

الحصّة الكبرى من صادرات روسيا من النفط تذهب إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بمعدل 60 بالمئة، وتشكل دول الاتحاد الأوروبي أكثر الدول استيرادًا للنفط من روسيا، ويبلغ إجمالي واردتها النفطية من روسيا 25 بالمئة، وتأتي بعدها مباشرة وارداتها من النرويج وكازاخستان بنسبة 10 و9 بالمئة على التوالي.

وأكثر الدول الأوروبية استيرادًا للنفط الروسي هي ألمانيا وبولندا على التوالي . والصين في مقدمة الدول التي تستورد النفط من روسيا ، حيث تبلغ الصادرات النفطية الروسية إلى الصين حوالي 20 بالمئة .

تستورد الدول الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 17 بالمئة من إجمالي وارداتها النفطية من روسيا[1] ، وتشكل روسيا أكثر الدول التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في وارداتها النفطية منذ عام 2019 بعد كندا والمكسيك . وبينما تشكل واردات أمريكا النفطية من روسيا قرابة 7 بالمئة من إجمالي وارداتها النفطية[2] ؛ فإنّ حصة صادرات روسيا النفطية إلى أمريكا –عند النظر إليها من وجهة النظر الروسية– تبلغ 1 بالمئة من إجمال صادراتها النفطية . وبينما تبلغ الحصة الروسية في إجمالي واردات إنكلترا النفطية التي تؤيد العقوبات النفطية على روسيا حوالي 10 بالمئة ؛ فإنّ حصة صادرات روسيا من النفط إلى إنكلترا تشكل أقلّ من 1 بالمئة من إجمالي صادراتها النفطية[3] .

الرسم البياني 1 : البلدان التي تستورد البترول الروسي .

(البترول الخام والمنتجات البترولية)

(ألف برميل / يوم ، ديسمبر 2021)

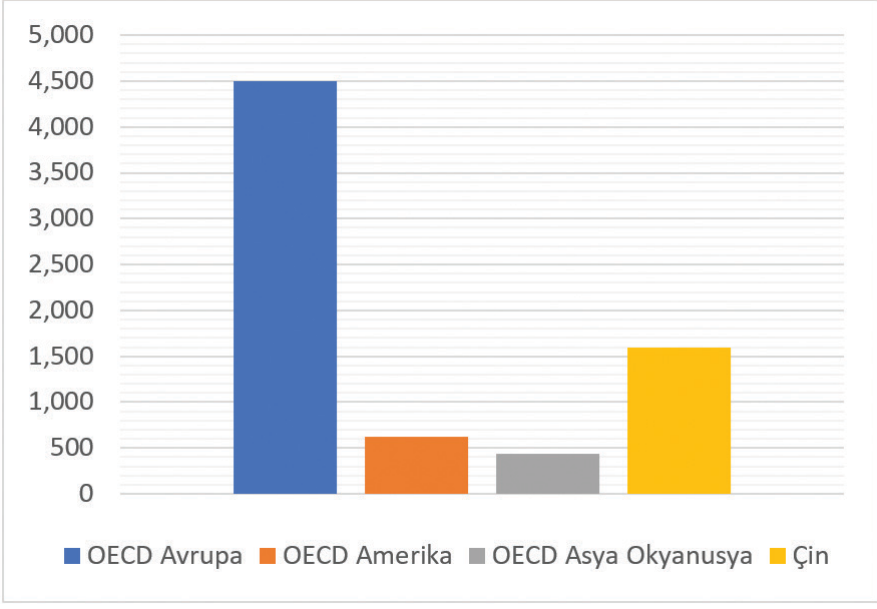

المصدر : وكالة الطاقة الدولية ، «سوق النفط والإمداد الروسي» .

روسيا هي من أكثر الدول المصدِّرة للغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب، فهي تصدّر الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب إلى أوربا، ولاسيّما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وإلى دول أخرى مثل تركيا والصين. وأكثر الدول استيرادًا للغاز الطبيعي من روسيا بالتتالي هي: ألمانيا وتركيا، وإيطاليا، وفرنسا، والصين. وإلى جانب تصدير الغاز الطبيعي عبر خط الأنابيب، تصدّر روسيا أيضًا الغاز الطبيعي المسال (LNG)، وتذهب معظم وارداتها من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي. (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2: البلدان التي تستورد الغاز الطبيعي الروسي.

(مليار متر مكعب، 2021)

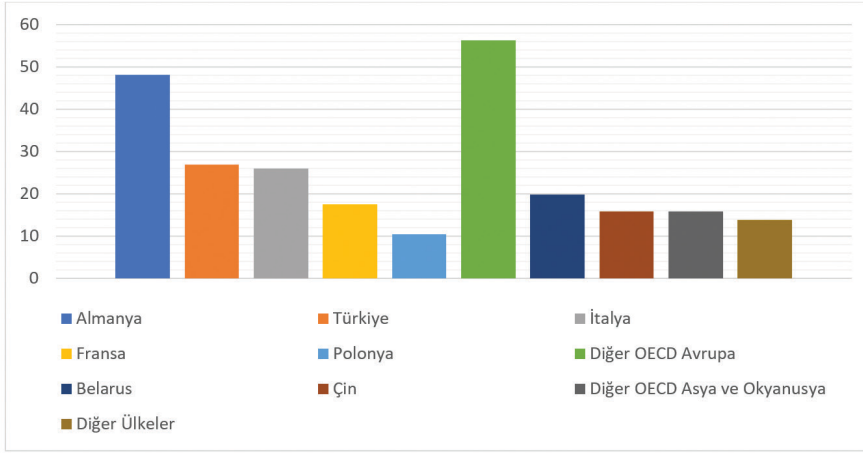

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

«أوروبا هي الوجهة الرئيسة لصادرات الطاقة الروسية».

وتملك روسيا حصة كبيرة جدًّا في إمدادات الفحم العالمية؛ فهي ثالث أكبر منتج للفحم في العالم إلى جانب النفط والغاز الطبيعي. فروسيا ثالث أكبر دولة منتجة للفحم بعد إندونيسيا وأستراليا، وتقوم بتصدير أكثر من نصف الفحم الذي تنتجه. وأكثر الدول التي تُصدّر إليها الفحم هي: الصين وكوريا الجنوبية وألمانيا واليابان على التوالي. (الرسم البياني 3).

الرسم البياني 3 : البلدان التي تستورد الفحم الروسي . (طن، 2021)

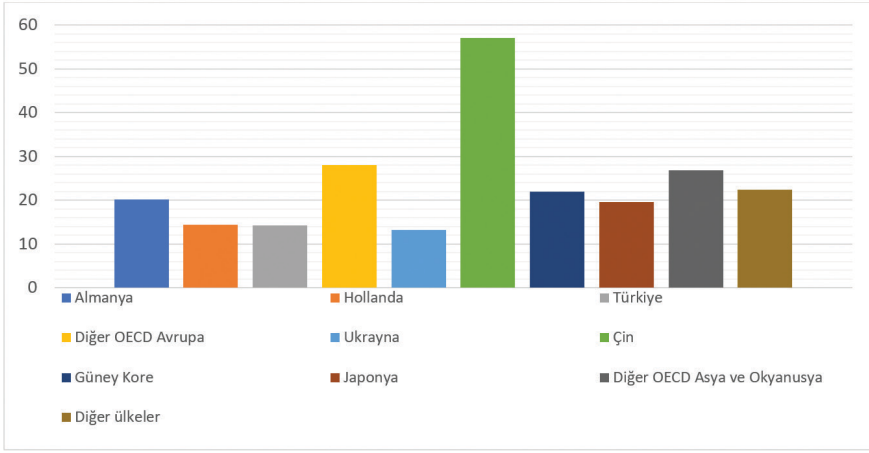

المصدر : وكالة الطاقة الدولية

«أوروبا هي الوجهة الرئيسة لصادرات الطاقة الروسية» .

وأخيرًا ينبغي تأكيد أن روسيا واحدة من أكبر صناعات الطاقة النووية . فشركة روس آتوم الحكومية للطاقة النووية تقوم ببناء محطات للطاقة النووية في العديد من البلدان حول العالم ، وتستثمر في قطاع الطاقة النووية ، فنلاحظ أنها تبني محطات الطاقة النووية في بيلاروسيا والصين والهند وإيران والمجر وتركيا ، وتستثمر في العديد من البلدان ، مثل الجزائر ونيجيريا وبنغلاديش . علاوة على ذلك ، تنتج روسيا 5 بالمئة من إمدادات اليورانيوم العالمية ، وتجري معالجة اليورانيوم الذي تنتجه كازاخستان ومنتجون رئيسون آخرون في روسيا ، وذلك بفضل طاقتها الاستيعابية على تخصيب اليورانيوم التي تمثل 43 بالمئة من الطاقة الاستيعابية العالمية ، وبذلك غطت روسيا في عام 2020 ثلث إمدادات اليورانيوم المخصب في العالم[4] .

بعض العقوبات المفروضة على روسيا :

عندما أرسل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إشاراتٍ بأن قواته ستدخل أوكرانيا ، أخذت الدول الغربية تفكّر في اتخاذ خطواتٍ رادعة ، وحرصت العديد من الدول التي لديها علاقاتٌ اقتصاديةٌ عميقةٌ مع روسيا ، وبخاصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، على عدم الإضرار بأنشطتها المستمرّة مثل تجارة الطاقة ، وبذلت جهودًا حتى لا يتأثر الاقتصاد العالمي ونظام التجارة العالمية بالضربات المحتملة التي سيتلقاها

الاقتصاد الروسي. وعندما لاحظوا أن روسيا لم تتأثر كثيرًا بالعقوبات التي شرعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تطبيقها، بعد ضم شبه جزيرة القرم، دار الجدل حول ضرورة اللجوء إلى أساليب أخرى، مثل تعليق عملية التّصديق على خط أنابيب «التيار الشمالي 2» للغاز الطبيعي الذي أعلن عنها المستشار الألماني أولاف شولتز قبل يومين من دخول الجنود الروس إلى أوكرانيا. ولكن بسبب اعتراض الحكومتين الفنلندية والدنماركية، جرى تمديد هذا المشروع الذي وُقِّع عليه في عهد المستشارة أنجيلا ميركل وجرى التخطيط للبدء بتنفيذه عام 2019. وعلى الرغم من كل الانتقادات، وصفت ميركل مشروع «التيار الشمالي 2» الروسي بأنه مشروعٌ تجاريٌّ، فأثار وصفها هذا ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا وغيرها، ورغم ذلك كله اكتمل المشروع في عام 2021. وهناك توقعات بأنه سيجري إلغاء مشروع «التيار الشمالي 2» عملًا بالوعود الانتخابية التي قدّمها المستشار الألماني شولتز، بعد العملية التي أطلقها بوتين في أوكرانيا بشكل ينتهك القوانين الدولية، لكن الحكومة الألمانية الجديدة علّقت رسميًّا العملية التي طالما تُرِكت معلّقة[5].

بدأت حرب روسيا على أوكرانيا في 24 فبراير، فجلبت معها عقوباتٍ تهدف إلى عزل روسيا عن النظام الاقتصادي العالمي. والهدف من هذه العقوبات هو حمل جيوش بوتين على الانسحاب من أوكرانيا. العقوبة الأولى التي يتوقّع أن تكون الأكثر تأثيرًا في روسيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإنكلترا وكندا هي قرار إخراج روسيا من نظام «سويفت» المصرفي الدولي. تحقّق إخراج العديد من البنوك العاملة في روسيا من نظام «سويفت» الذي يُعرّف على أنه نظام المراسلات المصرفية الدولية؛ بغية منع وصولها إلى الأنشطة التجارية التي تجري فيما وراء الحدود، ولكن جرى استثناء بعض البنوك الروسية بما فيها بنك «Gazprombank» من هذه العقوبة، حتى تستطيع دول الاتحاد الأوروبي من الوفاء بالتزاماتها المالية الناشئة عن واردات الطاقة من روسيا[6].

وفي 25 فبراير، أعلنت رئيسة مفوضية الاتحاد الأوروبي، أورسولا فون دير لاين، أنهم سيفرضون عقوبات أخرى على روسيا غير العقوبات الاقتصادية، بهدف منع تحديث مصافي النفط الروسية. ومن غير المرجّح أن يؤثّر هذا القرار في صادرات النفط الروسية وارداتها على المدى القصير. فاعتماد الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي يقلّل من إمكانية فرض عقوبات أشد على روسيا في مجال الطاقة. ومن المعلوم أن صنّاع القرار في الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء يؤيدون العقوبات على روسيا في قطاع الطاقة، في حين تعارضها دول أخرى، مثل ألمانيا التي تستورد 30 بالمئة من النفط و55 بالمئة من الغاز الطبيعي من روسيا.

كندا هي أول دولة أعلنت أنها ستفرض عقوبات على واردات النفط من روسيا. وبهذا القرار الذي أعلنه رئيس الوزراء جاستن ترودو ووزير الموارد الطبيعية جوناثان ويلكنسون في 28 فبراير، يُتوقَّع أن يجري فرض عقوبات على واردات النفط الخام، مع العلم أن كندا لم تستورد النفط الخام من روسيا منذ عام 2019، بحسب إدارة الطاقة الكندية. وقد ذُكِر أنه يجري تسيير أعمالٍ لإدراج واردات المنتجات النفطية أيضًا ضمن هذه العقوبات[7].

> **"أعلنت إنكلترا التي اتخذت منذ البداية موقفًا مع موقف الولايات المتحدة أنها ستتوقف عن استيراد النفط من روسيا وتمنع الاستثمار في قطاع الطاقة الروسي"**

في اليوم الثامن من دخول روسيا أوكرانيا، أعلن الرئيس الأمريكي بايدن في 8 مارس أنه سيفرض عقوبات على واردات النفط والغاز الطبيعي والفحم من روسيا. وكذلك حظر الاستثمار في قطاع الطاقة الروسي على المواطنين الأمريكيين. كما أعلنت إنكلترا التي اتخذت منذ البداية موقفًا منسجمًا مع موقف الولايات المتحدة أنها ستتوقف عن استيراد النفط من روسيا، وتمنع الاستثمار في قطاع الطاقة الروسي. وبينما نفّذت الولايات المتحدة القرار بسرعة، فقد أبلغ وزير الشغل والطاقة والإستراتيجية الصناعية في إنكلترا كواسي كوارتنج الرأيَ العام بأن إنكلترا لن تطبق قرارها حتى عام 2023 من أجل حماية الصناعيين والمستهلكين النهائيين[8]. وقبل أسبوع من قرار العقوبات، أعلن الرئيس بايدن أنّهم لا يخطّطون لفرض عقوبات على قطاع الطّاقة الروسية حتى يونيو[9]. لكنه ذكر أيضًا أنهم ناقشوا العقوبات التي يمكن تطبيقها على قطاع الطاقة في حالة استمرار الحرب وتصاعد العنف. كما خفف بايدن الذي دعا الاتحاد الأوروبي مراتٍ عديدة لفرض عقوبات على روسيا في مجال الطاقة، هذه المرة الضغط على الاتحاد الأوروبي حين قال: «ربما لن يكونوا في وضع يسمح لهم بفرض عقوبات، فالولايات المتحدة تنتج نفطًا بكميات تفوق الكمية الإجمالية التي تنتجها الدول الأوروبية»، وذكر أيضًا أنهم يتعاونون بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي لتخفيف اعتماد الاتحاد الأوروبي على روسيا في تأمين الطاقة[10].

وفي 9 مارس، أعلن مسؤول من إدارة بايدن أن الولايات المتحدة تجري محادثات لإدراج الطاقة النووية في العقوبات، وذكر أنه من المخطط استهداف شركة روس آتوم الحكومية للطاقة النووية الروسية بشكل مباشر، وأنه يجري تقييم تأثير العقوبات المحتملة في الصناعة النووية الأمريكية. فروسيا تتبوّأ مكانةً مهمّة في قطاع الطاقة النووية الأمريكية. ففي عام 2020 جرى استيراد 16,5 بالمئة من إجمالي واردات اليورانيوم

و23 بالمئة من اليورانيوم المخصّب الذي تحتاجه المفاعلات النووية الأمريكية من روسيا. كما تُعَدّ شركة روس آتوم الحكومية للطاقة النووية إحدى أكثر الشركات تنفيذًا لمشروعات الطاقة النووية في العالم، وإحدى أكثر الشركات تصديرًا للوقود النووي لجميع أنحاء العالم[11].

بالإضافة إلى العقوبات، هناك أيضًا بعض القرارات المهمّة التي جرى اتخاذها في هذا الشأن. إذ أعلنت بعض شركات الطاقة الغربية، ومنها شركة بي بي وشيل وتوتال وإكسون موبيل وأكونيور، أنها تخطّط للانسحاب من شراكاتها في روسيا و/ أو إيقاف استثماراتها في قطاع الطاقة الروسي. ومن المرجح أن يؤثر انسحاب الشركات التي لديها حصص في مشروعات مثل التنقيب عن الهيدروكربونات وإنتاجها، وتشغيل خطوط أنابيب الغاز الطبيعي ومحطات الغاز الطبيعي المسال- سلبًا في قطاع الطاقة الروسي. ومن المعروف أن روسيا اكتسبت خبرةً كبيرةً في مجال موارد الطاقة الأحفورية التي كانت روسيا واحدة من أهم اللاعبين فيها لسنواتٍ عديدة. ومع ذلك، وبالنظر إلى أهمية الحاجة إلى رؤوس الأموال من أجل استدامة الشركات، يبقى تضرر قطاع الاقتصاد والطاقة الحكومية في روسيا أمرًا لا مفر منه، في حال انسحاب جميع الشركات[12].

يتضح مما سبق أن العقوبات تستهدف بشكل أساسيٍّ صادرات النفط الروسية. ويمكن الاستنتاج أن توقف الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وكندا وأستراليا عن شراء النفط من روسيا لن يكون له عواقب كبيرة جدًّا؛ لا عليها ولا على روسيا، إذا ما وضعنا بالحسبان أن حصة كلٍّ منها من واردات وصادرات النفط الروسية صغيرةٌ، لكن أسواق النفط تملك بنية عالمية، وهذه البنية تشير إلى عكس الاستنتاج المذكور.

تأثير العقوبات في أسواق الطاقة العالمية:

عقب الحرب الروسية الأوكرانية، حصل ارتفاعٌ شديدٌ في أسعار الطاقة التي كانت في ارتفاع أصلًا منذ الربع الأخير من عام 2021 بسبب الطلب المتزايد عليها بسبب وباء فيروس كورونا؛ إذ ارتفعت أسعار النفط إلى 130 دولارًا للبرميل لأول مرة منذ عام 2014، ولوحظ أعلى مستويات على الإطلاق لأسعار الغاز الطبيعي بحسب TTF (المرجع الرئيس لتجارة الغاز الطبيعي في أوربا)، حيث بلغت 300 يورو. بالمثل، حطمت أسعار الفحم رقمًا قياسيًّا جديدًا بقيمة 300 دولار. بينما يؤدي هذا الوضع إلى زيادة تكاليف الكهرباء والتدفئة والوقود في جميع أنحاء العالم، فإنه يؤدي أيضًا إلى ارتفاع الأسعار في العديد من القطاعات. على سبيل المثال، كان متوسط سعر الجالون الواحد من البنزين في الولايات المتحدة 3 دولارات قبل شهر، لكنه ارتفع إلى 4,2 دولارًا بدءًا من 22 مارس[13]. ومع تأثير ارتفاع أسعار الطاقة في تركيا، لوحظ ارتفاعٌ في أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي والوقود.

يصعب حاليًّا التنبؤ بالمدة التي ستستمر فيها الحرب الروسية الأوكرانية، ويبدو من المرجّح أن العقوبات، على الأقل تلك المطبقة على قطاع الطاقة، سيجري رفعها، إن تحقّق التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار؛ لأنه يبدو من غير المحتمل أن يستمر الصناعيون والمستهلكون النهائيّون بتحمّل أعباء ارتفاع الأسعار لفترات طويلة، لا في أوروبا ولا في بقية أنحاء العالم. ففي العديد من البلدان، يواجه الاستهلاك المنزلي صعوبة في دفع الفواتير، وتظهر مشكلات خطيرة في سلاسل التوريد، ويؤدي ارتفاع الأسعار في جميع القطاعات بما فيها الملابس والمواد الغذائية إلى خلق مشكلات في قطاع تجارة التجزئة أيضًا. علاوة على ذلك، أعلنت شركات عديدة في أوروبا إفلاسها منذ أكتوبر؛ بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، ولا مفرّ من أن استمرار ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى إفلاس مزيد من الشركات.

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن العقوبات ستؤدي إلى انحسار النفط الروسي من الأسواق بكميات تصل إلى 2,5 مليون برميل يوميًّا، في غضون شهر واحد بعد بدء الحرب، وأنّ الطلب سيزيد على النفط في عام 2022 وسيرتفع إنتاج النفط ليصل إلى 100 مليون برميل في اليوم بعد توقف يدوم طويلًا. ومن المتوقع أن تزداد الحركة،

ومن ثَمّ يزداد الطلب على النفط مع قدوم موسم الصيف في نصف الكرة الشمالي في النصف الثاني من عام 2022، وأن هذا الوضع سيؤدي إلى حدوث خلل أكبر في التوازن القائم بين العرض والطلب، وأن ارتفاع الأسعار بشكل أكبر سيكون أمرًا لا مفر منه، إن عجز العرض عن تلبية الطلب.

وأخيرًا يجب أن نضع نصب العين أن ارتفاع الأسعار يشكل قوة دافعة للتضخم، ويثير الازعاج بين الشعوب، وسيؤدي هذا الوضع إلى احتجاج الشعوب في دول مقبلة على الانتخابات مثل فرنسا والولايات المتحدة، وإلى خسارة الأصوات بالنسبة للأحزاب الحاكمة.

البحث عن مورّدين بدائل بُعَيْد العقوبات:

قبل الإعلان عن قرار العقوبات، أعلن الرئيس بايدن عن اتخاذهم قرارًا بطرح 60 مليون برميل من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي في الأسواق، بالتنسيق مع وكالة الطاقة الدولية والعديد من الدول، للوقاية من الصدمات التي يمكن أن تحصل في الأسواق بُعَيْد العقوبات. لم يكن لهذا القرار الذي كان يُتوقَّع أن يكون له أثر قصير المدى، تأثير كبير في الأسعار؛ لأنه أنتج حلًّا مؤقتًا. وتوقفهم عن استيراد النفط من روسيا حمل دولًا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا للبحث عن البدائل، فتوجهت الأعين نحو النفط المنتج في دول الشرق الأوسط بوصفه بديلًا عن النفط الروسي، فالنفط الروسي الذي يُستهلك بشكل أساسي في وسط أوروبا وشرقها ودول البحر الأبيض المتوسط يشبه في جودته نفط منطقة الشرق الأوسط، ويُعتقد أن النفط الروسي الذي يشبه النفط المنتج في دول مثل إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، يمكن تبديله عن طريق زيادة إنتاج النفط في الدول المذكورة.

من المعروف أن إدارة بايدن تسعى إلى مطالبة السعودية والإمارات بزيادة الإنتاج، ولكن هناك مزاعم بأنها لم تستطع إجراء المحادثات معهما رغم الإلحاح. فالدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) كانت مع روسيا التي تُعَدّ أحد أكبر منتجي النفط في اتفاق (أوبك+) الذي جرى التوصل إليه منذ عام 2016، ولم تتركها وحدها، من خلال اتخاذ خطوات خجولة في وجه قرار العقوبات منذ بداية الحرب أو من خلال التصويت المعاكس. وهناك أيضًا تصريحات فردية من الإمارات والعراق وإيران تفيد بإمكانية زيادة الإنتاج من وقت لآخر. والمزاعم التي أطلقتها الإمارات في 9 مارس بإمكانية زيادة إنتاج النفط وتشجيع أوبك على القيام بزيادة الإنتاج- تسببت في انخفاض أسعار نفط برنت من 130 دولارًا إلى 105 دولارات. لكن البيان تلاه تصريحٌ لوزير النفط الإماراتي بضرورة الالتزام بخطة الإنتاج التي وضعتها دول (أوبك +)، وهذا يؤكد وجود

خلاف داخل أوبك . إضافة إلى ذلك ، يبدو من الصعب جدًّا على الدول استعمال طاقتها الإنتاجية الإضافية كافة ، وزيادة إنتاجها من النفط ليصل إلى مستويات من شأنها أن تكون بديلًا عن واردات النفط الروسية التي تبلغ حوالي 7–8 ملايين برميل في اليوم الواحد ؛ لأن المملكة العربية السعودية والإمارات والعراق وإيران وفنزويلا يمكنها أن تستعمل طاقاتها الاحتياطية وتزيد الإنتاج بمقدار 3–4 ملايين برميل يوميًّا على أبعد تقدير . في هذه الحالة ، النفط الذي تنتجه هذه الدول يمكن أن تكون بديلًا عن نصف واردات النفط الروسية ، ولا يمكن أن تكون بديلًا عنها جميعًا . وبالنسبة لفنزويلا التي دخلت الولايات المتحدة في محادثات معها بهذا الشأن ، فإنها تنتج النفط بكميات منخفضة رغم احتياطياتها الواسعة ، ولا يحظى نفطها باستحسان عدد كبير من الدول ؛ بسبب جودتها الرديئة . أما عزل روسيا عن أسواق الطاقة على المدى الطويل ، فيتطلب رفع العقوبات المفروضة على إيران ، وحل المسائل في ليبيا والعراق ، والقيام باستثمارات عاجلة في كل دولة من هذه الدول لتصبح لاعبًا فاعلًا في الأسواق العالمية .

وهناك حديث في عموم أوربا عن البحث عن موردين جدد من أجل تقليل اعتمادها على الغاز الطبيعي المستورد من روسيا ، وعن شراء المزيد من الغاز الطبيعي من البلدان التي يجري استيراد الغاز الطبيعي منها في الوقت الحالي ، وربما قطر هي واحدة من تلك البلدان ، لكن قطر التي يستورد منه الاتحاد الأوروبي الغاز الطبيعي المسال منذ فترة طويلة لديها عدد كبير من الاتفاقيات طويل الأمد مع الدول الآسيوية . وقد صرح وزير الطاقة القطري سعد الكعبي أن بلاده لا يمكنها أن تؤمن الغاز بالقدر الذي يكفي لأن يكون بديلًا عن صادرات روسيا . ومن الجدير بالذكر أن غاز تركمانستان هو بديل آخر يأخذ مكانه في جداول الأعمال منذ وقت طويل ، ولكنه لم يجري التوصل إلى نتيجة بشأنه ؛ لأسباب سياسية واقتصادية . وفي حال حلّ المشكلات والتوصل إلى اتفاق ، يمكن إرسال غاز تركمانستان إلى الاتحاد الأوروبي عبر خط الأدرياتيك (TAP) وخط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (TANAP) الذي يبدأ من أذربيجان .

إيران هي أحد البدائل الأولى التي تتبادر إلى الذهن بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى التي تريد التوقف عن شراء الغاز الطبيعي من روسيا ؛ لأن إيران تشترك المرتبة الأولى مع روسيا من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية ، وهذا يشير إلى أن إيران لديها إمكانات تصدير أعلى بكثير من إمكاناتها الحالية[14] . لكن إيران في الوقت ذاته دولة تستهلك الغاز الطبيعي بشكل كبير ؛ لأنها تستخدم الغاز الطبيعي بكميات كبيرة في التدفئة في أيام الشتاء ، إلى جانب الصناعة وتوليد الكهرباء . لهذا السبب ، يجب على إيران أن تنظّم أولًا استهلاكها المحليّ من الغاز الطبيعي ؛ نظرًا لعدم كفاية الغاز الطبيعي المنتج

على تلبية الاستهلاك المحلي في بعض السنوات . ولا يُستبعَد أن تتدفق الاستثمارات إلى إيران ، والبدء في إنتاج الغاز الطبيعي في عددٍ كبيرٍ من الحقول ، ولاسيّما حقل البارس الجنوبي ، في حال رفع العقوبات نتيجة المفاوضاتٍ النووية الجارية . وهكذا ، ستتمكن إيران من تخصيص مزيد من الغاز الطبيعي للتصدير بعدما تقوم بتنظيم استهلاكها المحلي ، ولكن مع الأخذ بالحسبان أن هذا الأمر يتطلب فترة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ثمة خيار آخر على جدول أعمال الاتحاد الأوربي ، هو غاز شرق البحر المتوسط . فالغاز الطبيعي الذي جرى اكتشافه في مناطق النفوذ البحري لـ«إسرائيل» ومصر وفيما يُسمَّى بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لإدارة جنوب قبرص اليونانية منذ مطلع الألفية الثالثة يمكن أن يكون بديلًا للاتحاد الأوروبي . لكن مصر تركز على زيادة الاستهلاك المحلي ، حالها في ذلك حال إيران ، وتصدّر في الوقت الحالي الغاز الطبيعي المسال بفضل ما لديها من محطتين لتسييل الغاز . كما كانت مصر حتى وقتٍ قريب تصدّر الغاز إلى «إسرائيل» عبر خط الأنابيب ، لكن بعد الربيع العربي توقفت صادراتها من الغاز الطبيعي بشكل كامل ، حتى أصبحت اليوم تستورد الغاز الطبيعي ولا تصدّره . وأصبحت «إسرائيل» مُصدِّرة للغاز الطبيعي ومصر مستوردة للغاز الطبيعي . كما تمتلك «إسرائيل» القدرة على تصدير الغاز إلى أوروبا ، إلا أن التقديرات تشير إلى أن الكمية التي يمكن أن تصدرها في أحسن الأحوال تتراوح بين خمسة إلى عشرة مليارات متر مكعب ؛ أي ما يقرب من عُشر ما يجري استيراده من روسيا[15] . قد تتغير الصورة إلى حدٍّ ما ، إذا دخلت احتياطيات الغاز الطبيعي قبالة جزيرة قبرص مرحلة الإنتاج واكتشفت لبنان احتياطيات الغاز الطبيعي في المناطق البحرية المتنازع عليها مع «إسرائيل» . ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يتحقّق إجراء مناقصات التنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط ؛ بسبب الندرة النسبية للغاز قبالة الجزيرة ، والخلاف بين لبنان و«إسرائيل» .

ومع حلّ المشكلات في إيران وشرق البحر الأبيض المتوسط ، يمكن لتركيا أن تؤدّي دورًا مهمًّا في نقل الغاز الطبيعي من هاتين المنطقتين إلى أوروبا ؛ لأن تركيا تستهلك قدرًا كبيرًا من الغاز الطبيعي نتيجة نموها الاقتصادي ، وتمتلك بنيةً تحتيةً كبيرةً اعتمادًا على علاقات التعاون التي تقيمها . وتمدّ تركيا حاليًّا الدول الأوروبية بالغاز الطبيعي عبر ممر الغاز الجنوبي وخط أنابيب الغاز الطبيعي التركي اليوناني . لكنَّ هناك أمرًا مهمًّا جدًّا حتى تكون هذه البدائل صالحةً بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وهو أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أولًا وقبل كل شيءٍ دمج خطوط نقل الغاز داخل أراضيه . فالاتحاد الأوربي اليوم يزال لا يملك سوقًا واحدًا للغاز الطبيعي ، ولا يوجد لديه نظام لنقل الغاز بين جميع الدول الأعضاء . من مصلحته الخاصة أن يعطي الاتحاد

الأوروبي بعد الحروب الروسية الأوكرانية الأولوية لهذه المسألة التي كان يحاول حلها منذ ضم شبه جزيرة القرم إليه. وبهذه الطريقة ستزول العقبات أمام استخدام الدول الأخرى لمحطات الدول التي يمكنها استيراد الغاز الطبيعي المسال، وبعد ذلك قد تكون المحادثات مع مورِّدي الغاز الجدد أكثر كفاءة وإنتاجية. على سبيل المثال، لن تستطيع جميع دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي الاستفادة من غاز شرق البحر المتوسط، ولو وصلت إلى سواحل اليونان أو إيطاليا.

خاتمة:

إن الدول الغربية، ولاسيّما دول الاتحاد الأوروبي، بتبنّيها مواقف خجولة ضد روسيا، إبان ضم شبه جزيرة القرم، كانت سببًا في تمهيد الطريق أمام روسيا لتشن حربًا اليوم على أوكرانيا بحيث تنتشر في جميع أرجائها. فقد أعلن عدد كبير من الدول التي صرحت بأن روسيا ليست شريكًا يمكن الوثوق بها- أنها تعمل جاهدة لتقليل اعتمادها على روسيا، لكن المشهد الذي يظهر أمامنا اليوم يشير إلى أن جهودها هذه باءت بالإخفاق. تُعَدُّ روسيا اليوم أكبر مصدِّرٍ للغاز الطبيعي والمنتجات النفطية في العالم، وثاني أكبر مصدِّر للنفط

الخام، وثالث أكبر مصدِّر للفحم. وتعتمد دول الاتحاد الأوروبي على النفط والغاز الروسيين أكثر من أي وقت مضى، ولاسيّما مع انخفاض إنتاجها المحلي. ثم إن الدول الأكثر استيرادًا للفحم والوقود النووي من روسيا وقفت عاجزةً عن حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون التي هي وسيلة لاجتماعها ضد الحرب الروسية على أوكرانيا. وعندما تدهورت الأوضاع في الأسواق العالمية بعد الحرب الروسية الأوكرانية، أخذ كلٌّ من المنتجين والمستهلكين النهائيين يواجهون أعباء اقتصادية كبيرة. فالعقوبات المفروضة اليوم على روسيا لا تؤثر فقط في الاقتصاد الروسي، بل تتسبب أيضًا في ارتفاع أسعار العديد من المنتجات والخدمات في الأسواق العالمية، وبخاصة النفط والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء، لكن هذا الوضع ليس بالوضع الذي سيدوم على المدى المتوسط والطويل، فانتهاء الحرب ورفع العقوبات بشكلٍ يخدم مصالح الجميع سيريح ولو قليلًا النظام الاقتصادي وأسواق الطاقة العالمية، حيثُ تنشأ صعوبات كبيرة بسبب زيادة الطلب على موارد الطاقة. وإذا استمرت الحرب والعقوبات وقتًا طويلًا، على غرار العقوبات المفروضة على إيران، فسيحصل انكماشٌ كبيرٌ في النظام العالمي، وستتدهور الأوضاع الاقتصادية في جميع الدول، وبخاصة في الدول المتخلّفة والنامية.

الهوامش والمراجع:

1. International Energy Agency (IEA), “Russian supplies to global energy markets - Oil market and Russian supply”, February 2022, https://www.iea.org/reports/russian-supplies-to-global-energy-markets, (Access Date: 1 March, 2022).
2. U.S. Energy Information Administration, “U.S. imports by country of origin”, 7 March 2022, https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_impcus_a2_nus_ep00_im0_mbbl_a.htm, (Access Date: 9 March 2022).
3. Martin Armstrong, “Russia’s most important oil export partners,” Statista, 7 March 2022, https://www.statista.com/chart/26999/russia-biggest-oil-export-partners/, (Access Date: 9 March 2022).
4. Alex Gilbert, Morgan Bazilian, “Russia’s energy clout doesn’t just come from oil and gas – its’s also a key nuclear supplier”, The Conversation, 18 March 2022, https://theconversation.com/russias-energy-clout-doesnt-just-come-from-oil-and-gas-its-also-a-key-nuclear-supplier-179444, (Access Date: 20 March 2022).
5. Sarah Marsh ve Madeline Chambers, “Germany freezes Nord Stream2 gas Project as Ukraine crisis deepens”, Reuters, 22 February 2022.

6. Söz konusu bankalar sahip oldukları varlıklar bakımından Rusya'nın en büyük bankaları arasında yer almaktadır. Christian Perez, "What does Russia's removal from SWIFT mean for the future of global commerce?", Foreign Policy, 8 March 2022.
7. "Government of Canada moves to prohibit import of Russian oil", Government of Canada, 28 February 2022, https://www.canada.ca/en/natural-resources-canada/news/2022/02/government-of-canada-moves-to-prohibit-import-of-russian-oil.html, (Access Date: 3 March 2022); "Canada to ban imports of crude oil from Russia", BBC, 28 February.
8. "UK to phase out Russian oil imports", UK Government, 8 March 2022, https://www.gov.uk/government/news/uk-to-phase-out-russian-oil-imports# , (Access Date: 9 March 2022).
9. وفقًا لقرار اتخذته وزارة التجارة الأمريكية، قُرِّر تطبيق إعفاء من عقوبات سويفت حتى 24 يونيو من أجل مواصلة المدفوعات الناشئة عن تجارة الطاقة. ومع ذلك، فإن المرسوم الرئاسي الصادر في 8 مارس يبطل هذا القرار. المصدر:
Hunton Andrews Kurth, "US Sanctions Target Russia's Energy Sector and Ban Imports of Russian Oil, LNG, and Coal as Enforcement Efforts Increase and Agencies Consider Cryptocurrency and other Digital Assests", National Law Review, 10 March 2022, https://www.natlawreview.com/article/us-sanctions-target-russia-s-energy-sector-and-ban-imports-russian-oil-lng-and-coal, (Access Date: 15 March 2022).
10. "Remarks bu President Biden Announcing U.S. Ban on Imports of Russian Oil, Liquified Natural Gas, and Coal", the White House, 8 March 2022.
11. Ari Natter vd., "U.S. weighs sanctions on Russian uranium supplier Rosatom", Bloomberg, 9 March 2022.
12. Michael Race ve Lucy Hooker, "Which companies are pulling out of Russia?", BBC, 11 March 2022.
13. يقدر الجالون الواحد بحوالي 3.8 لتر. تختلف الأسعار تبعًا للولاية، و4.2 هو متوسط أسعار جميع الولايات.
14. وبحسب أحدث البيانات، صدرت إيران 12.7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2020. وتركيا هي الدولة المستوردة الأكثر بحوالي (8-10) مليارات متر مكعب. المصدر، البيانات الاقتصادية العالمية والمؤشرات والرسوم البيانية والتنبؤات (CEIC): "الغاز الطبيعي الإيراني: الصادرات"
https//:www.ceicdata.com/en/indicator/iran/natural-gas-exports
(تاريخ الزيارة: 18 مارس 2022).
15. يستورد الاتحاد الأوروبي ما يقرب من 170-200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا سنويًا.

Published by **SETA Foundation**

Edited by **Muhittin Ataman**

INSIGHT
TURKEY

Challenging ideas

on Turkish politics and international affairs

An insightful reference for 23 years

insightturkey.com

For subscription and editorial inquiries **contact us**
editor@insightturkey.com